

مقدمة:

لكل فنٍّ من فنون الإنسانية مادة يصاغ منها وبشكل، فالألوان مثلاً مادة للرسم، والصوات وسيلة الموسيقى وهكذا؛ وتنزل اللغة من الأدب منزلة هذه المواد من تلك الفنون، فهي أداة الأديب التي بها يصوغ روائعه، ويبدع آثاره؛ ولما كانت اللغة هي مادة الأدب فإنه يمكن القول: إن الأدب ولغته غدا مادة النقد؛ فالنقد لم يعد انطباعات ذهنية أو خطرات شخصية يتقولها الناقد؛ بل أصبحت تتفاوت فيه أطراف من الثقافات اللغوية والنحوية وغيرها^(١).

ويعدُّ النقد اللغوي من هذه الفنون التي نالها التطور، فهو إلى جانب عنايته بلغة العرب، كان من الوسائل التي اتخذوها لبيان سحرها، والحفاظ على سلامتها ونقائها؛ فاعتنى اللغويون والنحويون بمخالفات الشعراء اللغوية سواء كانت نحوية أم صوتية أم عروضية إلى جانب حرصهم على العناية بسلامة التركيب فنقدوا الألفاظ والوزن والقافية وفضلوا معاني الشعراء القديما على الشعراء المحدثين. وتتوقف هذه المقاييس في الأصول اللغوية عند التنبيه على المحاسن والمساوئ التي تلحق الوزن والقافية وكل ما يتعلق بموسيقى النص الشعري أو التنبيه على الأخطاء في الألفاظ أو العبارات والعمل على تصويب المفردة والتركيب والوزن بالنسبة إلى جودة النص ورداعته أو إلى أثره الفني في المتلقي (السامع)^(٢). ووجهُ العلماء وهم يشرحون ويفسرون أبياتاً من الشعر ونصوصاً من النثر نقداً كثيراً، امتزج فيه التحليل النقدي بقضايا النحو واللغة، ووجهوا نقدهم لرواية عدد من الأبيات وبيان صحتها أو خطئها ونقدتهم المسائل النحوية، والضرورات

أ.م.د. صادق فوزي النجادي
كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة

من قبل النحوي، فيكون جوابه "على ما يسوؤك
وبينوك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا".

ومن هؤلاء العلماء المعافى بن زكريا وقد عرفت كتب التراجم بنسب القاضي المعافى، وبجوانب مهمة من سيرته، ممّا شكل صورة واضحة عنه فأغلبها تشير إلى أنه المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود، أبو الفرج النهرواني^(٤)، الجريري^(٥)، المعروف بابن طرارة^(٦)، ومن الجدير بالذكر أنّ النهرواني هو لقب عرف به نسبة إلى نهروان؛ بلد قرب بغداد^(٧). وقد ولد في يوم الخميس لسبع خلون من رجب سنة خمس وثلاث مائة، وقيل: سنة ثلاث وثلاث مائة^(٨)؛ في إحدى قرى كورة النهروان، وكان منذ نعومة أظفاره يميل إلى الفقه الإسلامي، فدرس الفقه وأصبح فقهياً يشار إليه بالبنان. وكان مدة من الزمن نائباً لقاضي باب الطاق الواقعة شرق مدينة بغداد، ويبدو أنه نشأ في بيت علم؛ ومما يدل على ذلك أنه كان يروي عن والده زكريا في كتابه؛ وتلقى معارفه المتنوعة عن شيوخ عرفوا بغزارة العلم واتساع الدراية، وسكن بغداد وأملى علومه على أبنائها؛ وتوفى في سنة ٣٩٠هـ. وقد تعددت أوجه ثقافة القاضي المعافى وتنوعت مشفوعة بذكاء متقد وحسن في الحفظ وسرعة في الإجابة^(٩). وقد وصف من العلماء

الشعرية كما سوف نبين في قابل البحث. وقد احتفظت مكتبة اللغة العربية بمؤلفات لغوية وأدبية فاخرة ألّفت لخدمة اللغة العربية والتراث العربي الأصيل، وكتاب الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي - عينة البحث- من جنس هذه المؤلفات فهو كتاب ذو فائدة عظيمة إذ ضم بين دفتيه مواد لغوية وأدبية نادرة إذ اثاره مؤلفه - القاضي المعافى- بمختارات من الشعر والأدب والامثال والحكم وغير ذلك؛ وهذه النصوص الأدبية واللغوية لم تسلم من المناقشة والنقد اللغوي من القاضي المعافى فهو لم يكتف بنقل الرواية اللغوية واسنادها؛ بل راح يناقش لغتها ويعطي رأيه في الأعم الأغلب فيها.

التمهيد: حياته ونتاجه الفكرى:

عالم العلماء والنحاة واللغويون النصوص الأدبية معالجة نقدية أحياناً تقوم على كشف مدى قدرة المنشئ في نجاحه أو عدمه في استعمال الصيغ والتراكيب والعبارات، أو استنباح مخالافات نحوية خارجة عن قواعد اللغة العربية ومخالفة أسلوبها؛ فترصدوا سقطات الشعراء ولهذا (نشبت بين النحاة وفريق من الشعراء معركة تعرض النحاة فيها للشتم القارص والهزاء اللاذع)^(٣)، فترى الشاعر إذا قام ينشد ينتقل من حال إلى حال، فإذا سئل عن سر ذلك أو قيل له علام فعلت كذا

بأنه أعلم الناس في وقته بالفقه واللغة وأصناف الأدب^(١٠)، ف(كان فقهياً، أديباً، شاعراً، عالماً بكل فن)^(١١). بل لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب؛ بل وسم بكونه عارفاً بالأخبار موثقاً بروايتها والتثبت منها^(١٢). فهو (فقيه، أصولي، أديب، نحوي، لغوي، أخباري، شاعر مشارك في غير ذلك)^(١٣). فكان أديباً شاعراً^(١٤)، ونحويّاً لغويّاً معروفاً^(١٥)، كما يتضح ذلك من خلال مجالسه المائة في كتابه الجليس الصالح، ومما يعضد ذلك ما رواه أحمد بن عمر بن روح^(١٦) من أن أبا الفرج حضر في دار لبعض الرؤساء وكان هناك جماعة من أهل الأدب فطلبوا منه المذاكرة في أي نوع من العلوم يشاء، فقال أبو الفرج لذلك الرئيس: خزانتك قد جمعت أنواع العلوم وأصناف الأدب فإن رأيت أن تبعث غلاماً إليها تأمره أن يفتح بابها ويضرب بيده إلى أي كتاب منها فيحمله ثم يفتحه وينظر في أي العلوم هو فنذاكره ونتجارى فيه؛ قال ابن روح: وهذا يدل على أن أبا الفرج كان له أنسة بسائر العلوم^(١٧)، ولهذا قال الفقيه الشاعر المعروف محمد الباجي^(١٨) فيه: (إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلها)^(١٩)، وقال في موضع آخر: (لو أن رجلاً أوصى بثلاث ماله أن يدفع لأعلم الناس لوجب أن يدفع إلى المعافى)^(٢٠)؛ وقد نبغ المعافى في الأدب واللغة والنحو والفقه فعرفته

حلقات الدرس طالب علم مثابراً ذا حافظه قوية ميزته من أهل زمانه، لذا كان ابن عساكر يسميه (النحوي الأديب) في تأريخه^(٢١). وكان علامة مقرئاً يجيد الفقه وثقة مأموناً في رواياته عالماً فاضلاً كثير الأدب والتمكن من أصناف العلوم^(٢٢). وكل هذه النعوت التي وصف بها القاضي المعافى تعدّ قليلة في حقه فهو وحيد دهره وفريد زمانه، ومع ذلك كان متفنناً في علوم كثيرة متضلع منها مشار إليه فيها في نهاية الذكاء وحسن الحفظ وسرعة الخاطر في الجوابات وله ستة أعوام^(٢٣).

وإذا ما انتقلنا إلى القاضي المعافى وأثره في النقد نجد أن له أثراً بارزاً في هذا المجال فهو ناقد موضوعي بعيد عن روح التعصب والهوى كما نجد ذلك في مفاضلته بين الشعراء ومعانيهم على أسس علمية وما يمتلكه من خبرة في دقائق اللغة وأصول النحو. فلم يكن القاضي المعافى في كتابه الجليس الصالح لغويّاً ناقلاً ومتلقياً فحسب؛ بل كان ذا شخصية بارزة تنتقد وتستدرك وتوجه وتغلط بهذا القدر أو ذاك؛ ولعل منهجه القائم على ذكر الصحيح من الألفاظ هو ما دفعه إلى ذلك. وقد وجدنا آراءه وملاحظته تسير في اتجاهين؛ نقد الالفاظ، ونقد العلماء، ولم نتطرق إلى نقد العلماء لأنه ليس من وكد البحث ولا غاية منه في بحثنا، فالقاضي المعافى ينقد اللفظة

فيما يخص ضبطهاً أو تفسيرهاً مستحسنًا، أو مرجحاً أو مصححاً، من خلال عبارات نقدية وأحكام نطقية نحو: (وهذه أعلى اللغتين وافصحهما)^(٢٤)، و(صواب عندنا صحيح معناه لدينا)^(٢٥)، (وهو الفصيح من كلام العرب)^(٢٦)، (والأفصح والأوضح في العربية)^(٢٧)، (وهذا أولى الأقوال بالصواب عندنا فيه)^(٢٨)، (هذا وهي أفصحهن وأشهرهن)^(٢٩)، (فأما الضم فخطأ عند أهل العلم باللغة)^(٣٠)، (ضعيف مرغوب عنه وكثير من النحويين لا يجيزه)^(٣١).

والجهد النقدي عند المعافى يقع في مستويين
الاول منهما نقد الالفاظ في المستوى الشكلي
والاخر في الوزن والرواية متضمناً ذلك الاخطاء
العروضية والضرورات الشعرية ورواية البيت
الشعري.

المبحث الاول: نقد المستوى الشكلي:

نلمح في كتاب الجليس الصالح بعض اللمحات النقدية في لغة النص مثل الاستعمال المخطوء للمفردة لغوياً أو نحوياً وهذه اللمحات النقدية في الكتاب وإن كانت ضئيلة إلا أنها تعد نقداً لغوياً يحظى باهتمام الدارسين ومن هذه المآخذ:

أ- روى المعافى أبيات لابن هرمة:

سألا عن الجود والمعروف أين هما

فقلت إنهما ماتا مع الحكم

ماتا مع الرجل الموفي بزمته
يوم الحفاظ إذا لم يوف بالذم
ماذا بمنبج لو تنتشر مقابرها
من التهدم بالمعروف والكرم
قال ابن دريد: فسألت أبا حاتم عن قوله: لو تنتشر
مقابرها لم جزم؟ فقال: قال قوم من النحويين:
كراهة لكثرة الحركات، كما قال الراجز:
إذا اعوججن قلت صاحب قوم
بالدو أمثال السفين العوم

وقال: لو قال: لو نبشت مقابرها لاستراح من اللبس وكان كلاماً فصيحاً. قال القاضي: ... فأما قول أبي حاتم في معنى نبشت في لفظ الفعل الماضي وإسكان عينه فهو كما قال: وهو مطرد في القياس وقد جاء منه شيء كثير^(٣٢). فهنا نلمح رأياً نقدياً لأبي حاتم من خلال تفضيله لفظة على لفظة أخرى تختلف عنها في الحركات وهذا ما استساغه القاضي المعافى وأكد صحة ما ذهب إليه أبو حاتم، منطلقاً من أنه لا مورد لجزم المضارع (تتشر مقابرها) وما زال تسكين (تتشر) خارجاً عن القاعدة النحوية فلا جواز للشاعر أن يتصرف كما يشاء، لذا فالاستبدال بما يوافق القاعدة أولى؛ ونحن لا نوافق المعافى في ذلك التوجيه فإنَّ الأصل المعول عليه لغة الشاعر لا

تماما للمراد؛ وبهذا يتحقق البعد المذكور في بداية البيت الشعري.

د- روى المعافى بيتاً للراعى قد رواه الأصمعي:
وكان يرضها إذا باشرتها

كانت معودة الرحيل ذلولا

فقلنا له: ما معنى باشرتها؟ قال: ركبتها من المباشرة، فحكينا ذلك لأبي عبيدة فقال: صحف والله الأصمعي، إنما هو إذا ياسترتها؛ وهذا كقول الآخر:

إذا يوسرت كانت ذلولا أدبية

وتحسبها إن عوسرت لم تؤدب

قال القاضي: الأمر في هذا لعمرى كما قال أبو عبيدة، واستشهاده فيه صحيح على ما وصف^(٣٧).

فالمعافى يؤيد رواية أبي عبيدة وينكر رواية الأصمعي وهذا التفضيل يبين نظرة القاضي المعافى النقدية في النص، فقوله (ياسرته) أوفق لدلالة سياق البيت من (ياشرته) فكأن رياض الدابة هو المعاملة ببسر، ودليل ذلك قول الشاعر الآخر: (وتحسبها إن عوسرت لم تؤدب).

وماذا يدري الشعراء مني

وقد جاوزت حدَّ الأربعين

أخو خمسين مجتمع أشدي^{٢٨}

ونَجِّزْني مجاورة الشؤون

كسر نون الجمع في (الأربعين) لتتفق حركات الإطلاق في قوافيه، وهي لغة ضعيفةٌ جارية على شذوذها مجرى فتح نون الاثنين كقول الشاعر:

على أحذيين استقأت ركابها

فما هي إلا لمحة فتغيب) (٣٨).

ويعدها من اللغات الضعيفة إلا أنها جارية على
لغة العرب واستدل بشاهد شعري على ذلك من
خلال فتح نون الاثنين.

و- روى القاضي المعافى أبياتاً لأبي النشاش
علق على أحدها:

فمت معدماً أو عش كريماً فإنني

أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

قال القاضي: وقوله: (فإنني أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه) فأتي بالموت ثانياً بالإظهار في الموضع الذي بابَه الإضمار لتقدم اسمه ظاهراً، لإقامة وزن الشعر، ولو أتى به في منثور الكلام لكان أظهر، ونحو هذا أن تقول: فإنني أرى الموت لا ينجو منه هاربه، وقد أتى مثل هذا كثير في الشعر من ذلك قول الشاعر^(٣٩):

لا أرى الموت يسبق الموت شيء

نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

مخروماً لكان ذلك صواباً^(٤١).

وكذلك قوله:

(فَإِنْ أَخَذَ فَقَدْ تُخَذَ وَتُؤْخَذُ)

عَتِيقُ الطَّيْرِ مِنْ جَوِّ السَّحَابِ

قال القاضي أبو الفرج: أسكن في هذا البيت (فقد
تخدع) والعرب إنما تسكن هذه ونحوه في كلامها
إذا دخل عليه جازم، ومتى لم يدخل عليه جازم
يجزئه ولا ناصب ينصبه فتسكينه إذا وصل بكلام
بعده خارج عن الفصح المعروف في كلام
العرب، وينبغي أن يكون هذا مرفوعاً على أصله
ولما لم يمكن هذا الشاعر تحريكه لثلاثاً ينكسر
وزن البيت الذي قاله أسكنه^(٤٢). فنجد أن
المعافي ينقد الشاعر لتسكينه (تخدع) من دون
مسوغ نحوي قاعدي لهذا التسكين ومن دون وجود
مسوغ كلامي كالوقوف على اللفظ إذ العرب لا
تقف على متحرك، ولكن وجه المعافي هذا الخرق
إلى تلافي انكسار الوزن، وأحسب أن المعافي
يلتمس له العذر إذ يقول بعد ذلك: (وأقرب ما
يعتذر له به أنه عمل على الكون عليه ونيتة
الرفع)^(٤٣)، فكأن المقياس في نفس الشاعر بيد
أنه اضطر للخروج عنه لضرورة وزنية.

والمعافى على الرغم من استقباحه وعدم اجازته
بعض الضرورات الشعرية فإنه قد يجد للشاعر
مخرجاً مناسباً على ما فعله ويحتج له بحجة
مقنعة معتدراً له كما تقدم في تسكين الفعل

نجد أن المعافى يؤاخذ الشاعر بإعادة لفظة (الموت) ثانية دون أن يضمها. غير أن الباحث لا يتفق مع هذه المؤاخذة من المعافى التي يرى فيها أن إعادة لفظ (الموت) جاء لإقامة الوزن، بل يحسب الباحث أن الاعادة ههنا مبنية على أساس توكيد لفظة الموت وتوثيقها ظهورها لا إضمراً في نفس المتلقي، فالحديث عن الموت جليل لذا وجب ترهيب المقابل به، وهذا جار مجرى قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٤٠)، وكان يمكن أن يقال (القارعة، ما هي، وما ادراك ما هي) فلما كانت الحال هي إحداث الرهبة في نفس المتلقي وجبت إعادة اللفظ.

المبحث الثاني: نقد الوزن ورواية البيت الشعري:

أ- نقد الوزن والضرورات الشعرية:

إن الخطأ الحاصل في الوزن والقافية هو باب
من أبواب النقد اللغوي وقد تطرق إليه القاضي
المعافى في كتابه وذلك من قبيل قوله: (ويروى
بيت الأعشى على وجهين:

أثوى وقصر ليلة ليزودا

فَحَنِي وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةَ مَوْعِدَا

ويروى: أثنى على الوجه الرباعي، ويروى: أثنى بلفظ الاستفهام على أنه ثلاثي، ولو قيل ثوى من غير تقديم على أن يكون الجزء الأول من البيت

بما لاقت لبون بني زياد^(٤٧).
وهنا يعاب على الشاعر عدم الجزم، ويرى
المعافي أن (فلم يلفى) جاءت على الأصل من
دون حذف حرف العلة (الالف) حتى يستقيم
الوزن؛ فالقاضي المعافي قد تابع بعض علماء

تُتَرْجَعُ مِلَّ الْهَجْعَةِ الْأَجْدَلُ

قال القاضي: ترجع مل الهجعة، أراد من الهجعة، فحذف النون، ولم يأت بالكلمة على أصلها لئلا ينكسر الشعر، وهذا مذهب معروف في العربية^(٥٤).

وكذلك قوله:

(فإن تعطف اليوم أحلامها

ويرجع من ودها ما نأى

وقوله: يرجع من ودها ما نأى، قد عطفه على قوله: فإن تعطف اليوم؛ ووجه الإعراب فيه الجزم، إذ هو معطوف على المجزوم على ما يجب في باب الجزاء إلا أنه لما لم يجد بداً من الحركة لتمام وزن البيت نوى النون الخفيفة كما قال الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها
ضربك بالسيف قونس الفرس^(٥٥).

فنلاحظ أن المعافي أوجب أن تكون (يرجع) مجزومة لأنها معطوفة على الفعل المجزوم (تعطف) لأنه فعل شرط مجزوم، لكن نجد أن الشاعر حرك (يرجع) ورأى المعافي أن هذا من باب استقامة الوزن ولما كانت الحركة هي الفتحة حسب المعافي تسويغاً للشاعر أنه نوى وجود نون توكيد خفيفة كأن المراد (يدحضن) لان المضارع مع نون التوكيد الخفيفة يبني على الفتح.

وعليه فإن المعافي تارة يسوغ للشاعر استعماله الضرورة الشعرية لكي يستقيم الوزن وتارة يؤاخذ

على ذلك؛ فما كان له وجه مقبول يسوغ المعافي للشاعر الخروج أما إذا كان اللجوء للضرورة غير قابل للتوجيه فلا يعد المعافي هذا اللجوء حسناً؛ بل ينكره ولا يستسيغه.

وقد يستقبح المعافي بعض الضرورات كتسكين

الفعل الماضي (أشبه) في قول الشاعر كعب بن

زهير:

أقول شبيهاً بما قال عالم

بهن ومن أشبه أباه فما ظلم

وينفي مثل هذه الضرورة المستقبحة لأن بمقدور الشاعر كعب بن زهير أن يستبدل الفعل الماضي (أشبه) بالفعل المضارع (يشبه) إذ يرى أنه (لو) قال: ومن يشبه أباه، فجزم بحرف الشرط إذ هو من باب الجزاء لكان مصيباً محسناً^(٥٦)، وعلى هذا نرى أنه لا عذر للشاعر أو لمن اعتذر له بأنه (جزم الهاء من أشبه لكثرة الحركات)^(٥٧)، لأن في ذلك مخالفة نحوية صريحة.

ونظير ذلك قول الشاعر قيس بن زهير^(٥٨):

ألم يأتيك والأنباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

إذ يذكر سيبويه أن الشاعر حين اضطر جعله مجزوماً من الأصل^(٥٩). وهذا مما يجوز للشاعر فيه أن يجري الفعل المعتل مجرى الفعل السالم فيجزم ولا يحذف حروف العلة فاثبت الياء في (يأتيك) كأنه يتوهم أنها كانت متحركة

أو القمر الساري لألقى المقالدا

فذكر القاضي المعافى (وربما أسكنوها وحذفوها في النصب)^(٦٤)، ويرى المبرد أنها من أحسن الضرورات^(٦٥). فمما يجوز للشاعر هو (حذف الفتحة التي هي علامة إعراب في آخر الاسم المعتل تخفيفاً وتشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمجورور)^(٦٦). والقاضي المعافى في إنكاره للضرورة الشعرية يجد فائدة تعطيها ما زعموه انها ضرورة؛ فهو لا يرى الإظهار في الموضع الذي باباه الإضمار ضرورة شعرية، وأنه لو أتى في منثور الكلام لكان أظهر^(٦٧). وقد زعم القرّاز أن العرب أجازوا الإظهار لضرورة الشعر ويمنعونه في منثور الكلام^(٦٨). وقد استدلل القاضي المعافى بقول الشاعر أبي النشاش:

فمت معدماً أو عش كريماً فإنني

أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

واستدل كذلك:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء

نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

ورد القاضي المعافى مذهب المبرد الذي زعم أن الموت جنس الإظهار فيه والإضمار واحد^(٦٩)، فقال: (وليس الأمر على ما ذهبوا إليه، وإنما أتى الإظهار هاهنا لتعظيم القصة)^(٧٠)، فكرر إظهار

فسكنها^(٦٠)، على أن بعض النحاة لم يقبلوا هذا التوجيه؛ بل إنهم يرون أن لا ضرورة شعرية في البيت وإنما لغة من لغات قبائل العرب^(٦١).

والشيء نفسه في ما ذهب إليه القاضي المعافي
في جزم الفعل (يراك) على أنه جواب الأمر
فأثبت الالف ووجه الكلام (يرك) بحذف الالف
من قول الشاعر:

أقلل زيارتك الصديق

ق یراک کالتوب استجدہ

إذ يقول القاضي المعافى: (لو أنشد (براك) على من يقول هو يرآني ... لكان جيداً وزحافه جائزاً)^(٦٢)، أي يحذف الالف وتسهل الهمزة؛ وهذا ما يجوز للشاعر (وذلك أن الفعل المستقبل من (رأى) جرى على ألسنتهم غير مهموز تخفيفاً، فيقولون: هو يرى ذلك، فإذا احتاج الشاعر أجراه على أصله في الهمزة)^(٦٣).

والقاضي المعافى يجيز تخفيفاً إسكان الباء من الاسم المنقوص في حال النصب وعلل ذلك بانها رواية صحيحة معتمدة لجريانها على السنة خاصة الناس وعامتهم، ولتعدد الشواهد على ذلك في اللغة العربية، ومن ذلك إسكان الباء في كلمة (الساوي) من قول الشاعر الاعشى:

فتى لو يباري الشمس القت قناعها

اسم الموت في البيت جاء لتوكيد هذا المضمون وتشديده في ذهن المتلقي فكأنه يذكره به في كل حين فيعظم عليه الحدث وتتهول القصة.

ويرى المعافى أن التكرار هنا جاء لمقصد فني دلالي ولم يرد اضطراراً أو جوازاً لمخالفة القاعدة النحوية السائدة كما يرى المبرد. أما سيبويه فقد اشترط لجواز ذلك في الشعر أن يكون الإظهار بلفظ الأول أمناً للبس^(٧١). في حين خالفه الاخفش ولم يشترط ذلك وأجازه في الشعر وفي النثر وإن لم يكن بلفظ الأول^(٧٢)، نحو قول الشاعر:

إذا المرء لم يفش الكريهة أوشكت

حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

فالقبح والحسن واضح وجلي في إنكار بعض العلماء لإعادة الثاني بغير لفظ الأول، فضلاً عن اللبس الذي يحدثه لو تكرر^(٧٣).

وبين عبد القاهر الجرجاني ما يحدثه الإظهار عند إعادة اللفظة من سر جمالي ومزية حسنة لا يحققها الإضمار واستدل على كلامه ببيت الشاعر النابغة:

نفس عصام سودت عصاما

وعلمته الكر والإقداما

فذكر (لا يخفى على من له ذوق حسن هذا الإظهار؛ وإن له موقعاً في النفس وباعثاً للأريحية لا يكون إذا قيل: نفس عصام سودته؛ شيء منه

البتة)^(٧٤)، بهذا نجد أن ثمة تقارباً بين منطلق المعافى في توجيهه إعادة اللفظ ومنطلق الجرجاني فيه، فكلاهما يرميان إلى أن التكرار إنما سيق لمقصد فني بلاغي وليس لجواز قاعدي مسوغ.

ثانياً: نقد رواية الابيات الشعرية:

١- استفاض القاضي المعافى في نقده لأبيات شعرية رواها بروايات متعددة ومختلفة وأعاريب متنوعة لعلماء النحو، وإن مناقشة وجوه هذه الروايات وقياسها في العربية مستوحاة من علمه وثقافته وحسه اللغوي والادبي؛ ونحو ذلك ما جاء في بيت جرير:

الشمس طالعة ليست بكاشفة

تبكي عليك نجوم الليل والقمر^(٧٥)
فقد استقصى القاضي المعافى اختلاف الرواة في روايتهم لهذا البيت فقال: (فرواه البصريون: (الشمس طالعة ليست بكاشفة)، ورواه الكوفيون: (الشمس كاشفة ليست بطالعة)، ورواه بعض الرواة: (ويبكي عليك نجوم الليل والقمر)، ورواه بعضهم: (تبكي عليك نجوم الليل والقمر)^(٧٦)، وتبدو براعة القاضي المعافى في عرضه ما يراه مناسباً فيقول: (وأقربها مأخذاً أن جملة معنى هذا القول: أن الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر لإظلامها وكسوفها)^(٧٧). وبهذا نفهم أن الرواية التي يرجحها المعافى هي (والشمس كاشفة

ليست بطالعة)، ويبدو أنه كان يعد المعنى سبباً مهماً في تغيير الإعراب فراح يحلل ويفسر هذا البيت مبيناً الفرق في المعنى والإعراب بين تحليل وآخر؛ فاختلاف إعراب (نجوم) بالرفع والنصب قائم على هذا الأساس فناقش ما قيل فيه فأغنى. فإذا كانت (نجوم) منصوبة، فإن حدث البكاء في الفعل (تبكي) يعود للشمس فالمراد أن الشمس كاسفة ليست بطالعة لأنها تبكي عليك النجوم والقمر، أي أن الشمس تبكي ودموعها هي النجوم والقمر ولهذا فهي غائبة حزناً ولا يظهر منها سوى دموعها (النجوم والقمر). أما إذا قرئت (نجوم) بالرفع، فإن حدث البكاء سيسند للنجوم فيغدو المعنى: الشمس كاشفة وليست بطالعة حزناً والنجوم تبكي عليك مع القمر، فالنجوم والقمر هما من قام بالبكاء نيابة عن الشمس لأن الشمس غائبة بحزنهما، وعليه فإن ما رجحه المعافى هو الاوفق لأنه أقوى في المراد وتحقيق قوة الحزن فكأن الشمس غائبة وهي التي تبكي ودموعها هي النجوم والقمر فهما لامعان مثل الدموع وهي غائرة في الافق شديدة الكمد لا يظهر منها سوى إمارات حزنها وهي دموعها (النجوم والقمر).

٢- ناقش الرفع والنصب في رواية البيت (استوى

(والرجال) من قول الشاعر الفرزدق^(٧٨):

فَإِذَا زَالَتَ الْإِمَارَةُ عَنْهُ

واستوى والرجالُ عادَ بصيرا

فرواية الرفع في (والرجال) عطفًا على (استوى)،
والنصب على أن تكون الواو بمعنى (مع)، ويرى
القاضي المعافى أن النصب حسن في هذا
الموضع؛ لأن (الفصيح من كلام العرب في مثل
هذا أن يؤكدوه ثم يعطفوا عليه فيقولوا: فاستوى
هو (والرجال)^(٧٩)، لأنه لا يجوز عطف الظاهر
على الضمير المتصل المرفوع حتى يؤكد^(٨٠)،
قال تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾^(٨١)، أي
أنه لا يحسن أن يعطف الاسم الظاهر على
المرفوع المتصل، لا يحسن أن تقول: قمت وزيد
حتى تؤكد فتقول: (انا وزيد) ولا تقول: قام وزيد
حتى تقول: قام هو وزيد؛ وقد علل النحاة ذلك
بقولهم: (إن الضمير فاعل وهو متصل بالفعل
فصار كحرف من حروف الفعل، لان الفاعل لازم
للفعل لا بد له منه ولذلك تغير له الفعل ... وإذا
كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبح
العطف عليه لأنه يصير كالعطف على لفظ
الفعل وعطف الاسم على الفعل ممتنع)^(٨٢). ومما
يؤكد ما ذهب إليه القاضي المعافى على حد قوله
روايتهم هذا البيت (واستوى بالرجال) بالباء؛

والذي يبدو أن القاضي المعافى مصيب في رأيه
فمعنى (مع) يصلح في هذا البيت (لان الباء
يقرب معناها من معنى (مع) إذ كانت الباء
معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة
... ومن ذلك: استوى الماء والخشبة؛ أي مع
الخشبة وبالخشبة)^(٨٣). وبهذا فالقاضي المعافى
منع عطف الظاهر على الضمير المرفوع
المتصل من غير توكيده بضمير منفصل على
أنه يجوز للضمير المرفوع المتصل أن يعطف
عليه الاسم الظاهر من غير توكيد بضمير
منفصل بشرط ان يفصل بين الضمير وبين
المعطوف فاصل نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ
مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٨٤)، فعطف آباؤنا على
الضمير المتصل المرفوع (نا) دون توكيده
بضمير منفصل وصح ذلك للفصل بلا^(٨٥).

٣- امتناعه نصب لفظة (تداركها) في رواية من فتح الرء والكاف من قول أحد القضاة:
كادت تزل به من حالق قدم

لولا تدارکها نوح بن دراج

ويرى القاضي المعافى أن نصب هذه اللفظة خطأ؛ إذ ليس (لولا) في هذا البيت الشعري بمعنى التحضيض؛ وعلى هذا قال: (الصواب إذن أن تروى (لولا تداركها) بضم الراء والكاف على إعمال المصدر، والمعنى: لولا أن تداركها)^(٨٦)، وتفسيره صحيح هنا إذ لا معنى للتحضيض في

هذا البيت.

٤- قد يذكر وجها آخرًا لرواية الشاهد لا علاقة له بالمفردة المبحوثة كقوله: (وقال أبو ذؤيب:

حتى كأني للحوادث صخرة

بصفا المشقر كل يوم تقرر

ويروى بقفا المشقر، ويروى المشرق^(٨٧). وقد يشير إلى اختلاف رواية المفردة المراد توثيقها بالشاهد وان لم يترتب على هذا الاختلاف تغيير في التفسير كقوله: (قال الفرزدق:

وجاء قريع الشول قبل إفالها

یزف وجاءت خلفه وهي زفف

وپیروی یرف، وهي رفف، والمعنى واحد، وهو
المنشئ السريع^(٨٨).

وقد يذكر وجهاً آخرًا لرواية الشاهد يترتب عليه
تغير في تفسير المفردة الموثقة كقوله: (قال ذو
الرمة:

خَلِيلِي لَا تَسْتَيْسَا وَاسْأَلَا الَّذِي

له كل أمر أن يصبوب ربيع

يُروى البيت الأول على وجهين: لا تستنيسا من اليأس؛ ولا تستنيسا من التباؤس والتمسكن^(٨٩).

ونجد القاضي المعافى أحيانا يورد الرواية المشهورة وغير المشهورة ويقدم الرواية المشهورة لأنها تسند تفسيره لمادته كقوله: (قال زهير بن أبي سلمى:

هو الجواد الذي يعطيك نائلة

عفواً ويظلم أحياً انا فيظلم
يروى على الوجهين- الطاء والطاء- والطاء
أشهرهما^(٩٠). واختار القاضي المعافى هذه
الرواية لأنها الأوضح في القياس. وربما نظر
القاضي المعافى إلى الفعل الثلاثي الذي أوله
طاء أن أراد منه صيغة (افتعل) ابدل تاء الصيغة
طاء، أو أن قلب التاء طاء وتدغمه في الطاء
والذي جوز إبدال التاء طاء أنهما من مخرج واحد
والتاء تبدل بأشبه الاصوات بالطاء وهو الطاء
فصوت الطاء بوصفه بديلاً صوتياً عن التاء
يتناسب وصوت الطاء في التخميم، ويوافق التاء
في حيزه وهو النضير المفخم له^(٩١).

الخاتمة:

إنَّ المعافى قدم درساً لغوياً نقدياً نحوياً في كتابه الجليس الصالح؛ وقد خرج البحث بنتائج أهمها:

١- نلاحظ أن المعافى تارة يسوغ للشاعر استعماله الضرورة الشعرية لكي يستقيم الوزن وتارة يؤاخذ على ذلك؛ فما كان له وجه للتوجيه يسوغ للشاعر من نظر المعافى أن يخرج عن المألوف فيه، أما إذا كان اللجوء للضرورة غير قابل للتوجيه فلا يعد المعافى هذا اللجوء حسناً. وموقفه من الضرورات هو موقف سليم وصحيح من خلال حرصه على اختيار الوجه المستعمل في اللغة

والمستحسن في العربية لكي يستقيم وزن العروض في البيت الشعري بعيداً عن ارتكاب الضرورة الشعرية، ولهذا وجدنا القاضي المعافى يكثر توجيهاته في عدد منها مناقشاً مرة أو معترضاً ورافضاً أخرى، وكان يعطي رأيه بصورة مباشرة من خلال تفضيله للاستعمال الأوضح في نظره في هذا البيت الشعري أو ذاك. وبهذا ارتقى فهم القاضي المعافى للضرورة الشعرية إلى مستوى عال وناضج، وقد تجلّى فهمه في مداخلته النقدية النحوية الكثيرة والمتنوعة لأبيات شعرية رواها في كتابه وأوضح ما فيها من ضرورات شعرية قد يجيزها أو يستبجها، أو يقف منها موقفاً خاصاً تمليه عليه ثقافته وحرصه على حماية اللغة العربية، والحفاظ على أصولها وسلامة قواعدها وتراكيبها، ذلك بأن في بعض الضرورات الشعرية شذوذاً قد ترفضها ضوابط اللغة أو لا ترتضيها مقررات اللسان العربي، وكل ذلك يجري لديه بحس الناقد الذي تملك اللغة بفنونها وعلومها.

٢- قد ينقّي من القصيدة المروية بيتاً له روايتان مختلفتان من جهة الإعراب فيرويهما ويعطي لكل رواية إعرابها، ويوجه ذلك الإعراب بحسب ما يراه صائناً.

٣- قد أولى القاضي المعافي رواية الشاهد الشعري بعض العناية وذلك بالإشارة إلى رواياته الأخرى وتبين من منهجه فيها أنه يهدف إلى ثلاثة أمور:
أ- الاستدلال على كثرة اطلاعه وسعة معرفته برواية الشعر ووجوهها إذ لاحظنا أنه قد يشير إلى رواية أخرى للشاهد الشعري لا علاقة لها
الهوامش:
ب- بيان اختلاف تفسير المفردة في الشاهد باختلاف روايتها فيه.
ج- كان يختار الرواية التي تدعم تفسيره وتوثيقه للمادة المبحوثة.

(١)- ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٤٥.
(٢)- ينظر: النقد عند اللغويين ١٩٣-١٩٤.
(٣)- النقد اللغوي عند العرب ١٥٤.
(٤)- النجوم الزاهرة ٤/ ٢٠١، وينظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣٠، ومقدمة الجليس الصالح /محمد مرسى، ومقدمة عبد الكريم سامي.
(٥)- ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٠٢.
(٦)- ينظر: معجم الأدباء ١٩/ ١٥١، وتاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٠ وفيه (ابن طراز) بالزاي، والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٠١ وفيه (ابن طران) بالنون. وقد اثبت محمد مصطفى ارسلان في تحقيقه الجزء الأول من الجليس الصالح (الطرار) بفتح الطاء المهملة والراء ويعد الالف راء ثابتة مفتوحة ثم الف مقصورة، وبعضهم يكتبه بالهاء بدلا من الالف فيقول (طراره). ينظر: مقدمة ارسلان نقلا عن وفيات الاعيان ٤/ ٣٠٩.
(٧)- ينظر: انباء الرواة ٣/ ٢٩٦، والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٠١.
(٨)- ينظر: معجم الادباء ١٩/ ١٥١، ووفيات الاعيان ٥/ ٢٢٢، وتاريخ الأدب العربي ٣/ ٣١٨.
(٩)- ينظر: الفهرست ٢٣٦.
(١٠)- ينظر: تأريخ بغداد ١٣/ ٢٣١، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٢٢.
(١١)- المصدر نفسه .
(١٢)- ينظر: معجم الأدباء ١٩/ ١٥١.
(١٣)- ينظر: معجم المؤلفين ١٨/ ٣٠٢.
(١٤)- وفيات الأعيان ٥/ ٢٢١.
(١٥)- ينظر: النجوم الزاهرة ٤/ ٢٠١.

- (١٦) - أحمد بن عمر بن روح بن علي أبو الحسين النهرواني (ت ٤٤٥هـ)، ذكره الخطيب فقال: (كتبت عنه بالنهروان وبغداد وكان صدوقاً ديناً حسن المذاكرة مليح المحاضرة ينتحل مذهب المعتزلة). ينظر: تاريخ بغداد ٤ / ٢٩٦.
- (١٧) - ينظر: تاريخ بغداد ١٣ / ٢٣٠، ومعجم الادباء ١٩ / ١٥٢.
- (١٨) - هو عبد الله بن محمد البخاري النحوي الفقيه الشاعر المعروف بالباقي. ينظر: انباء الرواة على انباه النحاة ٢ / ٣٩٦.
- (١٩) - تاريخ بغداد ١٣ / ٢٣٠.
- (٢٠) - ينظر: الانساب ٣ / ٢٦٤، ونزهة الالباء ٢٤٢.
- (٢١) - ينظر: تاريخ دمشق ٤ / ٤٤١، ٥ / ٦٥، ٥ / ٢٤١.
- (٢٢) - ينظر: البداية والنهاية ١١ / ٣٢٨.
- (٢٣) - ينظر: الفهرست ١ / ٢٣٦.
- (٢٤) - الجليس الصالح المجلس ٢ / ٢٠، وللاستزادة ينظر المجالس : ٨٥، ٩٢، ٩٤، ١٠٠.
- (٢٥) - المصدر نفسه المجلس ٣ / ٢٤.
- (٢٦) - المصدر نفسه المجلس ١٠ / ٦٦.
- (٢٧) - المصدر نفسه المجلس ١٥ / ١١٦.
- (٢٨) - المصدر نفسه المجلس ١٩ / ١٤٢.
- (٢٩) - المصدر نفسه المجلس ٢٤ / ١٨٨.
- (٣٠) - المصدر نفسه المجلس ٢٥ / ١٩٥.
- (٣١) - المصدر نفسه المجلس ٤٠ / ٣٠٢.
- (٣٢) - الجليس الصالح المجلس ٢٥ / ١٩٠.
- (٣٣) - ربيع الأبرار : ١ / ٤٥٤.
- (٣٤) - الشعر والشعراء : ١ / ١٠.
- (٣٥) - الجليس الصالح المجلس ٣٨ / ٢٩٠.
- (٣٦) - المصدر نفسه المجلس ٤٩ / ٣٦٧.
- (٣٧) - المصدر نفسه المجلس ٧٦ / ٥٦٦.
- (٣٨) - المصدر نفسه المجلس ٨٨ / ٦٦٣.
- (٣٩) - المصدر نفسه المجلس ٧٠ / ٥٢١.
- (٤٠) - سورة القارعة / ١ - ٣.

- (٤١) - المجلس الصالح المجلس ١ / ١٥ .
- (٤٢) - المصدر نفسه المجلس ٥ / ٣٨ .
- (٤٣) - المصدر نفسه .
- (٤٤) - المصدر نفسه المجلس ٥ / ٣٨ .
- (٤٥) - المصدر نفسه المجلس ٥ / ٣٩ .
- (٤٦) - الكتاب ٣ / ٨٧ - ٨٨ .
- (٤٧) - المجلس الصالح المجلس ٢٨ / ٢١٧ .
- (٤٨) - المصدر نفسه .
- (٤٩) - الكتاب ١ / ٣٢ .
- (٥٠) - ينظر: اللسان مادة (وجأ) .
- (٥١) - حسان بن ثابت، ديوانه ٦٧ .
- (٥٢) - الفرزدق، ديوانه ٥٠٨، وصدر البيت هو (راحت بملمة البغال عشية) .
- (٥٣) - المجلس الصالح المجلس ٣٢ / ٢٣٩ .
- (٥٤) - المصدر نفسه المجلس ٤٧ / ٣٥٤ - ٣٥٥ .
- (٥٥) - المصدر نفسه المجلس ٦٠ / ٤٣٩ - ٤٤٠ .
- (٥٦) - المصدر نفسه المجلس ٥ / ٣٨ .
- (٥٧) - الفاخر ٢٧٧ .
- (٥٨) - وروايته أ لم يبلغك، فلا وجود للضرورة في البيت على أن العديد من المصادر روته الم ياتيكم والاصل فيه ان الياء ساكنة فحكمها كحكم المجزوم لذا ساغ ابقاؤها. ينظر: الكتاب ٣ / ٣١٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٦١، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ١٨٧ .
- (٥٩) - ينظر: الكتاب ٣ / ٣١٦ .
- (٦٠) - ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٦٢ .
- (٦١) - ينظر: معاني الفراء ١ / ١٦١، وشرح ابيات سيبويه : النحاس ٣٧ .
- (٦٢) - المجلس الصالح المجلس ٥٥ / ٤١١ .
- (٦٣) - ما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٨ .
- (٦٤) - المجلس الصالح المجلس ٧٠ / ٥٢٦ .
- (٦٥) - ينظر: المرتجل ٤٢ .
- (٦٦) - ضرائر الشعر ٩١ .

- (٦٧)- ينظر: الجليس الصالح المجلس ٧٠ / ٥٢١.
- (٦٨)- ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٧١، ٧٢.
- (٦٩)- ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٩٨.
- (٧٠)- الجليس الصالح المجلس ٧٠ / ٥٢١.
- (٧١)- ينظر: الكتاب ١ / ٦٢- ٦٣؛ وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٨٦.
- (٧٢)- ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٤١.
- (٧٣)- ينظر: إعراب القرآن/ النحاس ٢ / ٢٠؛ والخصائص ٣ / ٥٣.
- (٧٤)- دلائل الاعجاز ٥٥٧.
- (٧٥)- ديوان جرير ٢ / ٧٣٦ وروايته (فالشمس كاسفة)، وينظر: الكامل ٢ / ٢٧٣، وشرح القصائد السبع الطوال: ابن الانباري ٤٥٨. وروايته (فالشمس)
- (٧٦)- ينظر: الجليس الصالح المجلس ٣٧ / ٢٤٧.
- (٧٧)- الجليس الصالح المجلس ٣٧ / ٢٥١.
- (٧٨)- ديوانه ٩٢.
- (٧٩)- الجليس الصالح المجلس ٢٩ / ٢٢٣.
- (٨٠)- ينظر: الأصول في النحو ٢ / ٧٩.
- (٨١)- سورة المائدة / ٢٤.
- (٨٢)- شرح المفصل ٣ / ٧٧.
- (٨٣)- الأصول في النحو ١ / ٢٥٣.
- (٨٤)- سورة الانعام / ١٤٨.
- (٨٥)- ينظر: شرح ابن عقيل ٢ / ٧٦.
- (٨٦)- الجليس الصالح المجلس ٤٥ / ٣٧٧.
- (٨٧)- الجليس الصالح المجلس ٥٧ / ٤٢٣- ٤٢٦، وينظر: ديوان الهذلي ٤٣.
- (٨٨)- المصدر نفسه المجلس ٦٤ / ٤٧٦، وينظر: ديوان الفرزدق ٦٥.
- (٨٩)- المصدر نفسه المجلس ٩٥ / ٧٠٨، وينظر: ديوان ذو الرمة ٨٩.
- (٩٠)- المصدر نفسه المجلس ٩٨ / ٧٣٠، وينظر: ديوان زهير ابن أبي سلمى ٧٧.
- (٩١)- ينظر : الصرف الواضح ٣٤٦.

القرآن الكريم .

١. الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تد: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٩٨٥م.
٢. اعراب القرآن: أبو جعفر احمد بن محمد النحاس (ت ٣٨٨هـ)، تد: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.
٣. انباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، تد: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
٤. الانساب: السمعاني، تد: عبد الرحمن المعلمي اليماني، وزارة المعارف الهندية، حيدر اباد ١٩٦٢م.
٥. البداية والنهاية: لابن كثير، تد: د. أحمد عبد الوهاب فتوح، دار الفجر، القاهرة.
٦. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان (ت ١٩٥٧م)، ترجمة عبد الحليم النجار والسيد يعقوب بكر واخرين، أشرف على الترجمة د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م.
٧. تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة، بيروت (د.ت).
٨. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر د.ت.
٩. المجلس الصالح الكافي والانيس الناصح الشافي: أبو الفرج الجريدي (ت ٣٩٠هـ)، دراسة وتحقيق د. محمد مرسي الخولي، ود. إحسان عباس، عالم الكتب، بيروت، لبنان .
١٠. المجلس الصالح الكافي والانيس الناصح الشافي: أبو الفرج الجريدي، طبعه وصححه عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١/ ٢٠٠٥م.
١١. المجلس الصالح الكافي والانيس الناصح الشافي: أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، تد: محمد مصطفى أرسلان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية الآداب ١٩٧٠م.
١٢. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تد: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢/ د.ت.
١٣. دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قراه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة د. ت.
١٤. ديوان جرير: شرح محمد بن حبيب، تد: د. نعمان محمد امين طه، دار المعارف ، مصر ١٩٧١م.
١٥. ديوان الهذلي: دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.
١٦. ديوان ذي الرمة: غيلان بن عقبة، شرح أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي برواية أبي العباس ثعلب، تد: د. عبد القدوس أبو صالح، مطبعة طرمين، دمشق ١٩٧٢م.
١٧. ديوان زهير ابن أبي سلمى: دار الكتب المصرية، القاهرة.
١٨. ديوان الفرزدق: تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٣/ ١٩٩٩م.

١٩. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تد: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١٤ / ١٩٥٦م.
٢٠. شرح أبيات سيويه: أبو محمد يوسف السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تد: محمد علي الربع هاشم، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة ١٩٧٤م.
٢١. شرح جمل الزجاجة (شرح الجمل الكبير): ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تد: د. صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٩٨٢م.
٢٢. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ / ١٩٧٩م.
٢٣. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابن الانباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)، تد: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م.
٢٤. شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن موسى الشيباني (ت ٥٠٢هـ)، تد: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط ١ / ١٩٦٩م.
٢٥. شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، مطبعة المنيرية، مصر (د.ت).
٢٦. الصرف الواضح: عبد الجبار النائلة، دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٨٨م.
٢٧. ضرائر الشعر: ابن عصفور الاشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد (ت ٦٦٩هـ)، تد: السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس ، بيروت، ط ١ / ١٩٨٠م.
٢٨. طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، تد: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر ١٩٧٤م.
٢٩. غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، نشر برجستراسر، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
٣٠. الفاخر: أبو طالب المفضل بن سلمة (ت ٢٩١هـ)، تد: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي وشركاه، ط ١ / ١٩٦٠م.
٣١. الفهرست: ابن النديم ، تد: محمد عوني عبد الرؤف وإيمان السعيد جلال، سلسلة الذخائر، مصر.
٣٢. الكتاب: سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
٣٣. لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٥م.

٣٤. ما يجوز للشاعر عند الضرورة: أبو عبدالله القيرواني (ت ٤١١هـ)، تح: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر ١٩٧١، والمجلس الاعلى للشؤون الدينية، القاهرة ١٩٧١م.
٣٥. معاني القرآن: أبو زكريا الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢ / ١٩٨٠م.
٣٦. معجم الادباء: ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار المأمون، القاهرة ١٩٣٨م.
٣٧. معجم المؤلفين- تراجم مصنفى الكتب العربية: عمر رضا كحالة، مطبعة التراقي، دمشق ١٩٥٧م.
٣٨. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح واولاده، القاهرة د.ت.
٣٩. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين بن تغيي (ت ٨٧٤هـ)، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر
٤٠. نزهة الالباء في طبقات الادباء: أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. إبراهيم السامرائي، منشورات مكتبة الاندلس، بغداد، ط٢ / ١٩٧٠م.
٤١. النقد عند اللغويين في القرن الثاني الهجري: د. سنية أحمد الجبوري، دار الرسالة للطباعة، بغداد ١٩٧٧م.
٤٢. النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨م.
٤٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه: الاعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١ / ١٩٨٧م.
٤٤. وفيات الاعيان وأنباء إنباء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١ / ١٩٤٨م.

